

حسن الزرقوني لـ «العرب»: لاستطلاعات الرأي دور حيوي في التحول الديمقراطي في تونس

مدير سيفيغا كونساي يرى أن مؤسسات سبر الآراء باتت تحدّد السياسات العامة وتوجّه التغييرات أحيانا



الإحصائيات ضرورية للمساعدة في اتخاذ القرار

سقوط نظام زين العابدين بن علي. كانت المصلحة العامة غائبة إلى حد كبير عن جميع المعارك السياسية والحزبية التي ميّزت الحياة العامة في تونس على مدى السنوات العشر الماضية، إلى درجة أن فكرة تعزيز الصورة الدولية للبلاد تراجعت إلى ذيل أولويات هؤلاء الذين هم في السلطة ولدى التونسيين أنفسهم.

من الوهم الاعتقاد اليوم بأنه يمكن ممارسة التزوير أثناء الانتخابات إلى درجة مخالفة نتائج نوايا الناخبين كما تحددها الاستطلاعات

إذا لم تعاف تونس في أسرع وقت ممكن، فإن المتلازمة اللبنانية تترتب في الأفق، وسيكون ذلك خسارة كبرى لأن تونس، مثل لبنان، لديها إمكانيات هائلة تسمح لها بالوقوف مجدداً على رجلها وإعادة اكتشاف نفسها. تكمن هذه الإمكانيات بشكل أساسي في رأس مالها البشري وموقعها الجغرافي الإستراتيجي في قلب البحر المتوسط بين أوروبا شمالاً وأفريقيا جنوباً، وبين الشرق والغرب.

● اكتشف التونسيون حرية التعبير ووجدوا حتى الآن مصلحة في الرد بغفوية وبطريقة شاملة على الأسئلة التي تتضمنها استطلاعاتنا. لم يملوا بعد من الاستطلاعات. وهذا قد لا يدوم. بالإضافة إلى ذلك، هناك موضوعات تمتحن فيها موضوعيتهم، خاصة عندما يتعلّق الأمر باستطلاعات حول الممارسات الدينية أو حول موضوعات معيّنات تتعلّق بالحريات الفردية والاختيارات، وفي هذا لا يختلف التونسيون عن غيرهم من سكان العالم.

● ما هو الدور الذي تلعبه استطلاعات الرأي في التحول الديمقراطي؟

● تعد استطلاعات الرأي ومؤسسات سبر الآراء، مثل مؤسساتنا، من دعائم الديمقراطية. اليوم، من الوهم الاعتقاد بأنه يمكن ممارسة التزوير على نطاق واسع أثناء الانتخابات إلى درجة مخالفة نتائج نوايا الناخبين كما تحددها الاستطلاعات على سبيل المثال.

● هل لدى صناع القرار والفاعلين السياسيين اهتمام بصورة تونس في الخارج؟ وهل استطاعت تونس الحفاظ على صورتها الأولية، قصة نجاح للربيع العربي؟

● اهدرت تونس خزان التعاطف الذي حظيت به خلال الأشهر القليلة من

● هل تعتقد أن المشرفين على مؤسسات الدولة والفاعلين السياسيين يجدون في استطلاعات الرأي مرجعاً يساعدهم على اتخاذ قراراتهم؟

● في البداية مررنا بمرحلة الرفض، ثم جاءت مرحلة القبول حالياً. هناك علاقة ثقة بين صانعي القرار السياسي أو الحكومي وشركات الاستطلاع الجادة في البلاد.

● لقد أصبحت الإحصائيات ضرورية للمساعدة في اتخاذ القرار. تنتشر ثقافة الأرقام وتبسيط المناقشات من خلال الدراسات، وصرنا غالباً ما نرى قرارات مصيرية تتخذ بناء على نتائج استطلاعات الرأي، مثل قرار الترشح أو عدمه لرئاسة الجمهورية وتقييم فرص نجاح مثل ذلك الترشح.

● كما نلمس ذلك في الأولويات التي تحددها الحكومات والتي تتطابق مع تلك المسجلة خلال استطلاعات الرأي الدورية. ويمكننا القول الآن إن صناع القرار يدرسون ملياً نتائج الاستطلاعات المختلفة حول تصورات المواطنين ومواقفهم وسلوكهم.

● هل يتحدث التونسيون المستطلعة آراهم بصراحة وغبوية في جميع الموضوعات أم أن هناك حالات يمارسون فيها شكلاً من أشكال الرقابة الذاتية؟

بعد عام 2011 وسّعت مؤسسات سبر الآراء، مثل سيفيغا كونساي، مجال أبحاثها لدراسة الرأي العام بطريقة أكثر تعمقاً. ونجري الآن ثلاثة أنواع من الاستطلاعات على أساس منتظم: الأول، استطلاعات الرأي التي يتم إنجازها بمقاييس شهرية لتقسيم الحالة العاطفية للتونسيين، وتصوراتهم للوضع الاجتماعي والاقتصادي ومستوى ثقتهم في المؤسسات والشخصيات السياسية. كما تجري استطلاعات رأي حول نوايا التصويت للانتخابات التشريعية أو الرئاسية أو المحلية، ونقوم كذلك باستطلاعات رأي للناخبين فور خروجهم من مراكز الاقتراع، ونعرض الأرقام التي نحصل عليها مساء الإعلان عن نتائج الانتخابات.

● يفضل هذه الأنشطة المنتظمة والتجربة المتراكمة، سواء من حيث نظرية المسح أو ممارسة تقنيات تحديد العينات، شرعت العديد من الشركات الاستشارية التونسية في غزو الأسواق في البلدان العربية حيث أصبح تقييم توجهات الرأي العام عاملاً إستراتيجياً في مجال اتخاذ القرارات والتصرف سواء بالنسبة إلى الحكومات المحلية أو بالنسبة إلى القوى الدولية. وأصبح علمنا يحدّد السياسات العامة ويوجّه التغيير الجيوستراتيجي في بعض الحالات، وبدأت مؤسساتنا تستقطب أفضل الباحثين والمختصين في الإحصاء الذين لم يعودوا بحاجة إلى الهجرة لتحقيق طموحهم المهني والفكري.

● إن وجود قاعدة قوية من الموارد البشرية والخبرة الثابتة والبنية التحتية التكنولوجية الراسخة إلى حد ما في تونس، مكن مؤسسات سبر الآراء من منافسة كبرى المؤسسات في العالم. على سبيل المثال، تعمل سيفيغا كونساي في أكثر من 25 دولة، في 3 قارات، وتجري دراسات نموذجية بالاعتماد على أطقم تونسية، ومن تونس.

بعد الانتفاضة الشعبية قبل عشر سنوات، كان من بين أكبر المكاسب التي حصل عليها التونسيون حرية التعبير، وقد برزت على الساحة في خضم ذلك أدوار جديدة لمؤسسات سبر الآراء التي اعتبرها البعض إحدى الأدوات المهمة في ذلك المسار. ومع كل الجدل الذي رافق نشاطها، بدأت تشق طريقها بثبات في المشهد السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي. ولعل «سيفيغا كونساي»، التي تعد واحدة من أبرز الشركات في هذا المجال اليوم، تجسد ذلك المنعطف حتى أن مديرها حسن الزرقوني اعتبر في مقابلة مع «العرب» أن لاستطلاعات الرأي دوراً حيوياً في الانتقال الديمقراطي كما أنها باتت في بعض الحالات تحدّد السياسات العامة وتوجه التغيير الجيوستراتيجي للدولة، إلى درجة أنها اتجهت لتقديم تجربتها في أماكن مختلفة من المنطقة العربية.

● ويعمل لدى سيفيغا كونساي 120 موظفاً بدوام كامل. وتستعين المؤسسة بأكثر من ألفي موظف بدوام جزئي سنوياً. وتعتمد دراسات هذه المؤسسة على المسوحات الكمية فضلاً عن التحليل النوعي ومجموعات التركيز والمقابلات المتعمقة مع الجماهير المستهدفة. وتقوم طرق جمع البيانات في سيفيغا كونساي على الاستطلاعات المباشرة وجها لوجه والمكالمات الهاتفية واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت. وفي مقابلة مع «العرب»، يقيم الزرقوني تطور عمل شركات استطلاع الرأي في تونس، وتأثير دورها على التحول الديمقراطي في البلاد، وتفاعل السياسيين والجمهور بشكل عام مع نتائج استطلاعاتها.

● كيف تقيم تطور قطاع استطلاعات الرأي منذ عام 2011؟ وكيف تطورت مؤسسة سيفيغا كونساي منذ ذلك الحين؟

● قبل عام 2011 كانت مراكز سبر الآراء في تونس مقتصرة على قطاع أبحاث التسويق واستطلاعات الرأي المتعلقة بالجمهور الإعلامي وكان التداخل مع السياسة نادراً إلا في مناسبات الدراسات الاستقصائية الاجتماعية القليلة التي كانت تطلبها المؤسسات الدولية، لاسيما وكالات الأمم المتحدة، والتي كانت تركز على قضايا النوع الاجتماعي أو الشباب.

● تونس - يعرف أغلب التونسيين حسن الزرقوني، مدير شركة سيفيغا كونساي المتخصصة في عمليات استطلاع الآراء، والتي توقعته بدقة نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية التي أجريت في العام الماضي. لم تكن توقعات الزرقوني مجرد تخمينات بل كانت نتائج شهرين من العمل الشاق. وأوضحت هذه النتائج في واقع الحال التقدم الذي أحرزته شركة سيفيغا كونساي، ووكالات استطلاع رأي تونسية أخرى، منذ عام 2011.

قبل 2011 كان نشاط مراكز سبر الآراء في تونس مقتصرًا على أبحاث التسويق أو الجمهور الإعلامي أو الدراسات الاجتماعية

تمتلك هذه المؤسسات الآن التجربة لتقديم خدماتها في أماكن مختلفة. وهذا هو الحال مع شركة سيفيغا كونساي التي تأسست في عام 1998 ولها اليوم مكاتب في تونس والجزائر والمغرب. وهي تعمل في أكثر من عشرين دولة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وقد افتتحت مؤخرًا فروعاً في أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء.

● وحسن الزرقوني خبير في الإحصاء وخريج المدرسة الوطنية الفرنسية للإحصاء والإدارة الاقتصادية، وقد أصبح حضوره أساسياً في البرامج الحوارية على القنوات التلفزيونية التونسية، أثناء فترات الانتخابات وخارجها، ووصفه أحد المحللين التونسيين بأنه «يقدم الوجه الرقمي للاتجاهات الاجتماعية والسياسية في البلاد».

محسن النابتي: إخوان تونس دمروا مقومات الدولة الوطنية

النظام السياسي باتجاه توحيد السلطة التنفيذية ومراجعة علاقتها بالسلطة التشريعية واستكمال بقية المؤسسات الدستورية.



التيار الشعبي قدم مبادرة أمثلتها الأزمات السياسية والاقتصادية، والاحتجاجات خيار حتمي للرد على الفساد والعمالة

ودعا النابتي في حديثه لـ «العرب»، إلى الحذر من الدعوات الصادرة هنا وهناك للحفاظ على الاستقرار السياسي، قائلاً «يخبرني ألا تربككم مسألة ما يسمونه الاستقرار السياسي الذي هو في الأصل استقرارهم، للبقاء أطول فترة ممكنة في الحكم للمزيد من النهب والتفكير، والعجز الذي أضحق عليه والأزمات التي أفرزها، والتصلب المستمر من مسؤولية الحكم، ما يستدعي ضرورة تعديل

التي زادت الطين بلة، حيث باتت وحدة البلاد في خطر كبير». وأشار في سياق التصدي لهذا الوضع، إلى أن حزبه التيار الشعبي، له رؤية متكاملة للخلاص الوطني الناجح والتراجع، تقوم على أن الحل «لن يكون إلا من جنس المشكلة، وذلك عبر تغيير عميق في الواقع السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، يُسقط الخيارات الفاشلة والمنظومات السياسية القائمة عليها».

● وتستند هذه الرؤية على عدة عناوين منها «تطوير الحراك الاحتجاجي الجهوي والقطاعي المطالب المشروع إلى حراك شعبي شامل من شمال البلاد إلى جنوبها يهدف إلى الحسم مع المنظومة الحالية وخياراتها التي أوصلت البلاد إلى هذه المرحلة من الإفلاس والوصاية». كما ترتكز على «العمل من أجل بلورة حوار شعبي حر ومفتوح للخيارات الوطنية السيادية الضرورية والمطلوبة العاجلة والإستراتيجية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويُفضي إلى حل البرلمان الحالي وتشكيل حكومة انتقالية تقوم على تنفيذ إصلاحات عاجلة وإعداد البلاد لتحول إستراتيجي عميق يضعها على طريق الاستقرار والتطور».

● وترتكز هذه الرؤية كذلك على اعتبار النظام السياسي «قضية أمن قومي جراء العجز الذي أضحق عليه والأزمات التي أفرزها، والتصلب المستمر من مسؤولية الحكم، ما يستدعي ضرورة تعديل

هي خيار الشعب الحتمي، وهي الرد الشعبي المشروع على نظام الجور والفساد والعمالة الذي بلغ ذروته بعد انتخابات 2019 والتي كانت نتائجها بمثابة الانقلاب النهائي وبالصدق على الشرعية والمشروعية من خلال المسال الفساد والإعلام الموجه والتدخل الخارجي».

● ووصف القيادي في التيار الشعبي الحركة الاحتجاجية المتفاقمة بأنها «تشكل فرصة لانتفاضة شاملة للخلاص الوطني الناجح والناجح متى وضعنا جميعاً نصب أعيننا مصلحة بلادنا وتخلصنا من وهم الرهان على المنظومة الحالية وحلولها الترقيعية والجزئية



النهضة مسؤولة عن تسميم الحياة العامة

بلا إقصاء ولا شروط مسبقة تشارك فيه الأحزاب والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني للبحث جماعياً عن حلول استعجالية لإنقاذ البلاد من أزمتها المعقدة وفسح المجال أمام إصلاحات وصفها بالضرورية، معتبرة أنها شرط ضروري لإيقاف التزيف والانطلاق نحو التعافي والتنمية.

● وقبل ذلك، تقدم الاتحاد العام التونسي للشغل بمبادرة إلى الرئيس قيس سعيد، تتعلق بتنظيم حوار وطني تفاعلي معها غالبية القوى السياسية في البلاد، باعتبار أن الوضع لم يعد يحتمل الانتظار أمام تسارع الأحداث في اتجاه خطير ويزلق بقوة نحو العنف.

● ودخل حزب التيار الشعبي على خط الأزمة وقدم مبادرة لـ «الخلاص الوطني الناجح والناجح» حسب تقديره، تنطلق من تشخيص لطبيعة الأزمة التي تعيشها البلاد، وسبل الخروج منها، حيث قال محسن النابتي، الناطق الرسمي باسم التيار الشعبي لـ «العرب»، إن «هذه المبادرة أمثلتها الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد التي بلغت ذروتها».

● واعتبر النابتي أن هذه الأزمة تراكمت من تفاقم الحركة الاحتجاجية «تعمم أغلب الجهات والقطاعات حيث كان فيها الشعب التونسي مرة أخرى أكثر ثوراً وتقدمية من أحزابهم ومنظماتهم ونخبه التي لا تزال تجرّ شعاعات



الجمعي قاسمي صحافي تونسي

● تونس - تُجمع مختلف القوى السياسية والاجتماعية في تونس على أن المشهد السياسي في البلاد يتدهر بسرعة نحو أزمة حادة تفتح الباب على مرحلة خطيرة قد تُنتج معادلات جديدة من شأنها نسف التوازنات الحزبية والتحالفات السياسية التي تشكلت في أعقاب انتخابات أكتوبر 2019.

● ويرجح أن تستفحل هذه الأزمة بسبب مناورات حركة النهضة الإسلامية، وإمعانها في سياسة الكيل بمكيالين وإذواجية المعايير في ما يتعلق بإدارة الخلاف تحت قبة البرلمان برئاسة راشد الغنوشي واستمرارها في ابتزاز حكومة هشام المشيشي، إلى جانب مواصلته استفزاز الرئيس قيس سعيد عبر أدواتها الوظيفية، وخاصة منها «انتلاف الكرامة» المثير للجدل.

● وأمام هذا الوضع الذي عمّقه الاحتجاجات الاجتماعية المتفجرة في غالبية محافظات البلاد، التي تدفع بسيناريوهات مقلقة، بحكم اقترابها من دائرة الفوضى، تعالت الأصوات المطالبة بضرورة التحرك لوقف هذا التدهور، كما تتالت المبادرات الداعية إلى حوار وطني لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

● وفي سياق هذه الأصوات، وجهت 150 شخصية نداء لتنظيم حوار وطني